قوله معللا بعلة وقولنا غير معللة بالنصب حال من ضمير الواجبة الا من الى المضاف اليها الراجعة للذات احترازا من الحال المعنوية عند مثبتي الحال كالذات عالمة وقادرة ومريدة مثلا فانها معللة بقيام العلم والقدرة والارادة بالذات وسلبية وهي كل صفة مدلولها عدم امر لا يليق به سبحانه وتعالى ويقال لها صفات الجلال اذ يقال فيها جل ذلك وصفات الجلال صفات القهر والقهر مستفاد من السلب وثبوتية وهي كل صفة موجودة في حد ذاتها حادثة كانت كبياض الجسم وسواده او قديمة كعلم تعالى وقدرته ويقال لها صفات الكمال وصفات الكمال صفات اللطف واللطف مستفاد من الثبوت وصفات الاكرام ويقال لها صفات المعاني اصطلاحا ومعنوية هي فرع الثبوتية لملازمتها اياها واعلم ان الصفة هي المعنى القايم بالذات والموصوف من قام به المعنى والاتصاف قيام المعنى به والوصف هو الاخبار عن قيام الصفة بالموصوف والواصف هو المخبر بذلك وقد تطلق الصفة على الوصف والوصف عليها وجملة ما تعرض له هنا من صفاته تعالى عشرون صفة وهي ما انتهت الى ادراكه القوي البشرية والا فصفاته سبحانه مما يفوت العد ولا يحيط به الحد وبدأ الناظم رحمه الله بالصفة النفسية مشيعا لها بقية اقسام الصفات على هذا الترتيب لان تحققها فرع تحققها فقاله اتيا بالفاء الفصيحة فواجب عقلا له اي لله تعالى المتقدم الذكر في قوله فاعلم انه يجب شرعا الوجود الذاتي اي الصفة النفسية التي هي الوجود الذاتي بمعنى انه وجد لذاته لا لعلة لوجوب افتقار العالم وكل جزء من اجزائه اليه تعالى وكل ما وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا لا جايزا والا لزم الدور او التسلسل ولذا اتفق جميع الملل مؤمنها وكافرها على وجوب وجود الصانع في الجملة وتقديم الوجود في مباحث الصفات لكونه اصلا اذ الحكم بوجوب الواجبات له تعالى واستحالة ما يتنزه عنه وجواز ما يجوز في حقه فرع عنه والحق ان تصور الوجود بديهي فلا يقام عليه دليل فان قلت قد تسامح المصنف رحمه الله في عدة الوجود من الصفات فما سيأتي من ان مذهب ابي الحسن الاشعري ان وجود الشيء غيره قلت لا تسامح اذ لا ان المذهب الحق ما ذهب اليه الاشعري انه صفة زائدة على الذات فيقول مذهب الاشعري يوافق الحق بان يراد بالغيرية في كلامه عدم زيادته خارجا على الذات

زيادة

زيادة الحمرة على الذات المتصفة بها لا الاتحاد في المفهوم حتى يكون مفهوم الوجود بعينه نفس مفهوم الذات بعينه لانه باطل ضرورة تغاير المفهومين وامتناع كون المعنى ذاتا والقسم الثاني وهو الصفات السلبية ليست جزئيات منحصرة كما هو الصواب وعدة منها خمسة نبه على بعضها لانها من مهمات امهاتها فقال و واجب له تعالى القدم بمعنى انه يجب له تعالى ان يكون وجوده غير مسبوق بعدم والا لزم افتقاره الى محدث ثم محدث ومحدث محدثه وهلم جرا لانعقاد المماثلة بين الكل وذلك مفض اما الى التسلسل ان كان محدثه ليس اثرا له واما الى الدور ان كان اثرا له وكلاهما محال فلزومها كذلك وهو مما انفرد به سبحانه فمن اثبته لغيره كالفلاسفة حيث اثبته للافلاك فهو مخطئ اثم كافر عند الاشاعرة بشرط تكليفه وبلوغه الدعوة وما ذكره المصنف رحمه الله من ان القدم صفة سلبية هو مختار المحققين وذهب طائفة من المعتزلة الى انه صفة نفسية ومن القوم من ذهب الى انه صفة ثبوتية وكلاهما مردود بما ذكر في محله وليس الواجب والقديم مترادفين لتغاير مفهوميهما اذ الواجب ما لا يحتاج في وجوده الى غيره فوجوده هو مقتضى ذاته على معنى ان العقل لا يتصوره الا كذلك اي موجودا لا يستفيد وجوده الى غيره والقديم موجود لا ابتداء لوجوده فهو اخص من الازلي اذ هو ما لا ابتداء لوجوده وجودا كان او عدما فكل قديم ازلي وليس كل ازلي قديما ويفترقان من وجه اخر وهو ان القديم يستحيل ان يطرا عليه التغير بخلاف الازلي الذي ليس بقديم كعدم الحوادث المنقطع بوجود هالم القدم ذاتي لقدمه تعالى وهو راجع لوجوب الوجود فهو صفة نفسية وزماني بمعنى مرور الازمنة على الشيء مع بقائه كقدم امس بالنسبة لليوم وهو محال عليه تعالى كما لا يخفى في الزمان عقلا وامكاني لقدم الاب بالنسبة للابن وسلبي كقدم وجوده تعالى بمعنى سلب مسبوق العدم لوجوده سبحانه كما علمته انفا كذا بقا تشبيه في وجوب الوجود من الوجود والعدم البقاء وهو الصفة الثانية من الصفات السلبية على الاصح عند المحققين وهو عبارة عن امتناع لحوق العدم لوجوده تعالى لانه لو قدر لحوق العدم له لكانت نسبة الوجود والعدم اليه ذاته تعالى سواء فيلزم افتقار وجوده اليه فتوجه بحثه عنه بدلا عن العدم الجائز عليه فيلزم حادثا

Copyright © King Saud University